العدد (1760) السنة السابعة - السبت (3) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

النفاق السياسي

عامر القيسي

عزيزي السياسي المحترم اذا أردت ان لاتتهم بالعمالة لاية جهة كانت بما في ذلك الدكان القريب من بيتك اذا كنت خارج المنطقة الخضراء فاجلس في بيتك واغلق باب دارك واترك الامور تجري بما تشتهي السفن !

التقليعة السياسية " القديمة – الجديدة " هي الاتهامات الجاهزة والقاسية ، وهي ليست اتهامات من طراز السذاجة السياسية أو الفهم الميتافيزيقي للواقع التجريدي ، بمعنى ان مثل هذه الاتهامات لاتخدش السمعة الوطنية للسياسي أو تأريخه النضالي وغير النضالي . الاتهامات الجديدة لقبها جاهز وهو " العمالة " ..

اذا زار احد السياسيين طهران، على سبيل المثال ، اتهمه الآخر بالعمالة واستلام الصكوك وتخريب الوطن ، واذا زار الثاني دمشق ، ايضا على سبيل المثال ، اتهمه الأول بالعمالة وبيع الوطن في مزادات القوميين الاقحاح ، ولو التقى سياسي عراقي مسؤولا امريكا أو زار واشنطن ، فانه عميل من الدرجة الاولى في وكالة المخابرات الامريكية ، والحال نفسه ينطبق على من يزور السعودية ، حتى لوكان السبب اداء مناسك الحج أو العمرة ! وعلى هذا المنوال من الاتهامات تفعل هذه التقليعة فعلها في الاعلام الذي يتناقل الاتهامات بأسرع من البرق على قاعدة " ناقل الكفر ليس بكافر "، ويتبنى بعض الكتاب على عاتقه تسويق هذه الطروحات العاجزة عن فهم تعقيدات الوضع العراقي أو لاتريد ان تفهم اساسا !

واشتدت سخونة الاتهامات قبل الانتخابات في محاولات تسقيطية مارستها للاسف مختلف القوى بنسب وأشكال متفاوتة ، والذي لم يسعفه الحاضر بادلة " لايخر الماء من تحتها " ، التجأ الى الماضي لينبش في قبوره لعله يجد صورة هناك أو تصريحا هنا أو ابتسامة عفوية مع رئيس أو وزير أو مسؤول من الدرجة العاشرة في هذا البلد أو ذاك من دول الجوار أو في الاقاصي البعيدة . الدولة الوحيدة التي لايوجد لدينا عملاء لها الآن هي " الاتحاد السوفيتي " سابقا ، والتي لم تشهد الوضع السياسي العراقي الجديد ولو بقي الامر كما كان سابقا فان الشيوعيين العراقيين أول العملاء ، لانهم يرفعون المظلات في بغداد عندما يشتد المطر فوق موسكو !

ويستمر مسلسل الاتهامات ، بعد الانتخابات بايقاع اسرع ، فلو استجاب سياسي لدعوة في الصومال ،مثلا ، فان ابواب جحيم الاتهامات تنفتح عليه دفعة واحدة ، والسبب بكل بساطة ، لانه ذهب لغرض تشكيل الحكومة العراقية في مقاديشو !

وبواقعية اكثر ، فالذي انتقد اللقاء مع البعثيين الصداميين ، التقى بهم فيما بعد وبرر ذلك بانه التقى بمن لم تتلطخ ايديهم ! والذي شتم وسب الامريكان ولم يأت على ظهر دبابة ،اصبح صديقا حميما لهم وزائرا مرحبا به في سفارتهم ومستمعا جيدا لنصائحهم ، والذي اتهم ايران باثارة العنف في العراق ودعم الميلشيات المسلحة ، تحوّل، بقدرة قادر، الى رسول سلام في طهران أو في سفارتهم في بغداد من اجل العراق وامنه واستقراره .

ثقافة سياسية بائسة حقا ،تعبر عن خواء وفراغ سياسيين وعدم فهم حقيقي للوضع العراقي وعلاقته بالمحيطين الاقليمي والدولي وتداخلاتهما. ثقافة سياسية جامدة ليس بمقدورها التفريق بين المناورات السياسية والمبادئ والعمالة أو تنفيذ أجندات الآخرين بحسن نية أو بدونها ، وليس بمقدورها ان تفهم اننا لكي ننام دون ضجيج علينا طمأنة الجيران ان حجارتنا لن تصيب زجاج نوافذهم .

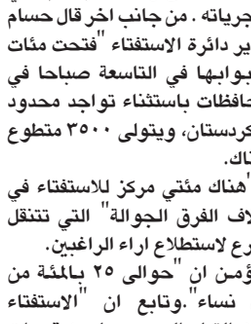

الأعرجي: نتائج الاستفتاء هي رأي الشعب وستكون ملزمة لنا وسنتبناها

التيار الصدري يلمح الى دعم المالكي إذا حصل على نصف الأصوات

بغداد / المدى

اعلن المتحدث باسم التيار الصدري، امس ، أن مراكز الاستفتاء لاختيار رئيس الوزراء شهدت اقبالا واسعا من قبل المواطنين، مؤكدا أن التيار الصدري لن يفرض المرشح الفائز في هذا الاستفتاء على الكيانات السياسية.

وقال الشيخ صلاح العبيدي في حديث لـ"السومرية نيوز" خلال زيارته لمراكز الاستفتاء في محافظة كربلاء إن"نسبة الإقبال على المراكز التي حددها التيار الصدري للمشاركة في الاستفتاء لاختيار رئيس الوزراء المقبل تسير بشكل جيد"، مبينا أن "عددا من الفرق الجوالة منتشرة في الأماكن العامة لاستبيان آراء المواطنين".

وأضاف العبيدي أن "من يحصل على أكبر عدد من الأصوات من بين المرشحين الخمسة لشغل منصب رئيس الوزراء سيكون مرشح التيار الصدري"، مشيرا إلى أن "التيار لن يفرض مرشحه على الكيانات السياسية في الائتلاف الوطني او القوائم الأخرى"، بحسب قوله.

ولفت العبيدي إلى أن "الهدف الرئيسي من الاستفتاء الذي يستمر حتى اليوم السبت، هو إشراك المواطنين في تحديد مرشح التيار الصدري لمنصب رئاسة الوزراء وقطع الطريق على الطامحين الى هذا المنصب ممن يتحدثون باسم التيار ويدعون ان التيار الصدري يدعم توليهم لرئاسة الوزراء".

وتابع المتحدث باسم التيار الصدري أن "قيادة التيار تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين لهذا المنصب ولن تتبنى أي شخص قبل الانتهاء من إعلان نتائج الاستفتاء"، مؤكدا أن "الشخص الذي سيختاره الشارع العراقي سيحظى بأرضية متينة لشغل منصب رئاسة الوزراء".

نوري المالكي

إياد علاوي

عادل عبد المهدي

ابراهيم الجعفري

جعفر الصدر

وكانت محافظة النجف شهدت صباح امس انطلاق عملية الاستفتاء لاختيار مرشح لرئاسة الوزراء بمشاركة ٤٥ فرقة جوالة وأقيمت العشرات من السرادقات في النجف والكوفة لاستقبال الناخبين فيما قامت الفرق الجوالة بالتوجه إلى المنازل والمحلات والأسواق، حيث تم توزيع ورقة الاقتراع، وهي خضراء اللون، ضمت خمسة أسماء أولها إبراهيم الجعفري، ثم إياد علاوي وجعفر الصدر وعادل عبد المهدي، وأخيراً نوري المالكي، فيما ترك مربع فارغ لتسجيل اسم شخص سادس في حال عدم الاقتناع بالأسماء الخمسة المسجلة.

وكان زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر طالب، في رسالة وجهها إلى لجنة الانتخابات في التيار، بـ"إجراء استفتاء شعبي لاختيار شخص رئيس الوزراء للحكومة المقبلة مشابه لعملية الانتخابات الأولية التي أجراها التيار قبل الانتخابات".

الى ذلك المح الشيخ صلاح العبيدي، الخميس، الى امكانية دعم كتلة الاحرار المنضوية تحت لواء الائتلاف الوطني لترشيح رئيس الوزراء المالكي لولاية ثانية في حال حصوله على نصف اصوات المشاركين في الاستفتاء المزمع اجراؤه يوم غد الجمعة بين انصار التيار.

وقال العبيدي في تصريح صحفي سننظر الى نتائج الاستفتاء وستدعم كتلة الاحرار المرشح الذي يحصل على نصف اصوات المشاركين في الاستفتاء"، موضحا ان كتلة الاحرار "على ما يبدو، ستدعم المالكي في حال حصوله على نصف اصوات المشاركين في الاستفتاء".

واضاف "وضعنا الان خمسة اسماء هي ابراهيم الجعفري واياد علاوي وعادل عبد المهدي والسيد جعفر محمد الصدر ونوري المالكي، وهناك احد المربعات سيبقى فارغا لاي اسم اخر يود الناس اختياره"، مبينا ان "المهم لدينا الان هو ان نكتشف ما هو رأي الناس في هولاء المرشحين الذين يتنافسون على رئاسة الوزراء".

وشدد العبيدي على ان "الاستفتاء لا يعني ضرب البرنامج الذي وضعه الائتلاف الوطني العراقي"، مشيرا الى ان "هناك مسألة مهمة هي ان الائتلاف الوطني لديه برنامج واضح ومفصل ونحن نؤكد الالتزام به". وذكر الناطق باسم التيار الصدري ان "جميع المرشحين يمارسون ضغوطا على كتلة الاحرار وعلى الصدريين من اجل كسب اصواتهم في هذه المنافسة"، مبينا ان "احد اساليب الضغوط التي يمارسها دولة الفانون هو انه هناك دعاية لوجود فيتو واخرى لعدم وجود فيتو والامر غير ذلك، فنحن لدينا وجهات نظرنا الخاصة، لكن لا نريد ان نغيب رأي الناس او المجتمع"

وكانت مئات الفرق الحزبية التابعة للتيار الصدري قد انطلقت في انحاء العراق صباح امس الجمعة لاستفتاء المواطنين على اختيار رئيس الحكومة العراقية المقبل من خلال اختيار واحد من خمسة مرشحين يمثلون الشخصيات التي يتم تداول اسمائها حاليا بين الكتل السياسية لاستلام ارفع منصب سيادي في البلاد مسؤولية وصلاحيات حيث يتم التصويت عبر المنازل والمساجد والاماكن العامة بإشراف ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وشبكات المراقبة ليكون الفائز فيه مرشح التيار لهذا المنصب الرفيع .

وقد ابلغ احد المشرفين وكالة الصحافة الفرنسية ان لجنة عليا شكلتها الهيئة السياسية للتيار الصدري ستنجز الاستفتاء الذي يستمر الجمعة واليوم السبت تساعدها في ذلك لجان فرعية في مختلف المناطق العراقية. وقال محسن عبد الحسين في اتصال هاتفي من بغداد ان اللجان المشرفة على الاستفتاء وزعت صناديق الاقتراع على المساجد والمقاهي والمناطق العامة وكذلك استمارات تحمل اسماء ٥ مرشحين اضافة الى حقل سادس يمكن ان يكتب المصوت من يراه اهلا لتولي رئاسة الحكومة من غير المرشحين الاصليين. واوضح ان دعوات وجهت لانصار ومؤيدي التيار الصدري بالتجمع في مسجد واحد في كل منطقة للتصويت والاشراف على عمليات الاستفتاء .

واوضح انه اضافة الى ذلك فإن المئات من الفرق التابعة للتيار الصدري تقوم بجولات على المنازل والاماكن العامة مثل المقاهي والاسواق والاندية لاستفتاء الموجودين فيها .

كما تمت اقامة سرادقات في بغداد والمحافظات لاستقبال الناخبين من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثانية عشرة ظهرا ومن الثالثة بعد الظهر وحتى السادسة مساء بالتوقيت المحلي وعلى مدى اليومين . وخلال هاتين الفترتين سيتم استغلال اداء المواطنين لصلاة الجمعة اليوم والظهر غدا لاشراك مجاميع المصلين في الاستفتاء . وتوقع اعلان نتائج الاستفتاء الاثنين او الثلاثاء المقبلين .

وقد انتشرت قوات امنية في المناطق التي يجري فيها الاستفتاء من اجل اجرائه في اجواء امنة ومن دون حوادث عنف . واضافة الى اللجان الصدرية فإن ممثلين عن شبكات المراقبة ومنظمات المجتمع المدني والمرشحين سيشرفون على عمليات الاستفتاء اضافة الى وسائل الإعلام التي ستتابع مجرياته . من جانب اخر قال حسام المؤمن مدير دائرة الاستفتاء "فتحت مئات المراكز ابوابها في التاسعة صباحا في جميع المحافظات باستثناء تواجد محدود في اقليم كردستان، ويتولى ٣٥٠٠ متطوع العمل هناك".

واضاف "هناك مئتي مركز للاستفتاء في بغداد والاف الفرق الجوالة" التي تتنقل في الشوارع لاستطلاع اراء الراغبين.

واكد المؤمن ان "حوالى ٢٥ بالمئة من المشاركين نساء".وتابع ان "الاستفتاء رسالة بان التيار الصدري لديه قدرات بامكانها التعامل مع الجميع دون استثناء".

من جهته، قال القيادي في التيار رجل الدين حازم الاعرجي ان "الاستفتاء كاشف عن رأي الشعب وملزم بالنسبة لنا ونتيجته ستكون ملزمة ويتبناها التيار".

وكشف عن رسالة من الصدر ممهورة بخاتمه تؤكد انه "حسب الموازين السياسية، فقد يكون من الصعب اختيار رئيس وزراء، واجد من المصلحة ايكال الامر الى الشعب مباشرة".

وتوزع مكاتب الصدر والفرق الجوالة اوراقا مطبوعة لاختيار اسم من اصل خمسة.

تحديات تواجه الحكومة المقبلة.. أبرزها الأمن والاستثمار

بغداد / رويترز

ما زالت المحادثات المطولة لتشكيل ائتلاف بعد الانتخابات تدور بين الكتل السياسية دون ان يتضح بعد ما إذا كان هذا الائتلاف سيتشكل من ثلاث كتل او من الكتل الاربعة الرئيسية. وستلعب المساومات السياسية دورا حاسما في تحديد ما إذا كان بإستطاعة العراق الاستفادة من ثروته النفطية الضخمة وإنعاش اقتصاده الراكد والتعافي من سنوات الحرب والعقوبات.

ويمتلك العراق ثالث أكبر مخزون نفطي في العالم كما أنه وقع عقودا مع شركات نفطية كبيرة مثل رويال داتش شل ولوك أويل لكنه بحاجة لزيادة الاستثمار حتى يوفر فرص عمل ويحبط أي تزايد لنشاط المتمردين ويدرك المستثمرون الوضع ويتوخون الحذر.

ولا يزال العراق منعزلا إلى حد كبير عن الاسواق المالية العالمية. فقبل سنوات قليلة فقط كانت البنوك العراقية منعزلة لدرجة أن الطريقة الوحيدة التي كانت متاحة لنقل الاموال هي وضعها في حقائب.

وسوق الائتمان في العراق اليوم مشددة للغاية. وتتعامل بضع عشرات فقط من الشركات في سوق الاسهم المحلية. ولا تجرى تعاملات كثيرة على الدينار العراقي.

وفيما يلي عرض لبعض من أهم المخاطر التي تواجه العراق بعد سبع سنوات من الاطاحة بنظام صدام حسين:

-المساومات وفراغ السلطة..

لم تؤمن أي كتلة في الانتخابات الاخيرة لنفسها أغلبية في البرلمان المكون من ٣٢٥ مقعدا ولهذا بدأت محادثات الائتلاف.

ولم يتضح بعد من سيكون له سبق المبادرة بتشكيل الحكومة. وأفادت النتائج الأولية الكاملة بأن قائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق إياد علاوي حصلت على ٩١ مقعدا في البرلمان أي أنها تقدمت بفارق طفيف على كتلة دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي التي حصلت على ٨٩ مقعدا.

وطعن المالكي الذي بنى سمعته على انقاذه للعراق من الحرب الاهلية في نتيجة الانتخابات رسميا.

وحل في المركز الثالث الائتلاف الوطني العراقي. وحصل الائتلاف على ٧٠ مقعدا في حين حصل التحالف الكردستاني على ٤٣ مقعدا.

وتحظى كتلة الصدر التي تطالب بتسريع وتيرة انسحاب القوات الامريكية من العراق بمكان جيد يؤهلها للمشاركة في أي حكومة.

وقد يقوض اي فشل في الاتفاق على ائتلاف فعال الامن في العراق ويخلق فراغا خطيرا في السلطة بينما تسرع القوات الامريكية من انسحابها.

ويريد الرئيس الامريكي باراك أوباما الذي يركز على الصراع في أفغانستان خفض عدد قواته في العراق إلى ٥٠ ألفا بحلول نهاية يوليو تموز على أن تنسحب كلها بحلول نهاية العام المقبل.

ما يتعين مراقبته...

نشوب أعمال عنف طائفية أو سياسية كما حدث خلال المدة التي قضاها السياسيون في بحث تشكيل الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ والتي استمرت لاكثر من خمسة شهور.

وعلى الرغم من أن هذا لن يعرقل الاستثمار في مجال النفط فإنه قد يخيف مستثمرين محتملين في قطاعات أخرى كالاسكان أو الصناعة أو الزراعة والذين يساورهم القلق بشأن الاستثمار في العراق.

– فشل البرلمان الذي لا يمكن أن يعمل بدون حكومة في إقرار قانون خاص بالاستثمار بعد تعطيله لسنوات بسبب الخلافات السياسية مما سيبعث بإشارة سيئة إلى الشركات المهتمة بالعراق لكنها قلقة من وجود مخاطر قانونية وبيروقراطية غامضة.

عودة لأعمال العنف

انخفضت كثيرا وتيرة العنف في العراق عما كانت عليه في أوج الاقتتال الطائفي بعد الاطاحة بصدام. وينسب المالكي الفضل لنفسه في تحسين الوضع الامني في البلاد لكن تعاون الصحوات مع القوات الحكومية وإرسال قوات أمريكية إضافية كانا مهمين أيضا.

وخفت وتيرة العنف لكنها لم تنهزم ولاتزال تنظيمات ارهابية تقول الحكومة إنها تتعاون مع حلفاء حزب البعث المحظور تشن هجمات. وقتل مئات الاشخاص منذ آب من العام الماضي في تفجيرات انتحارية استهدفت وزارات واهدافا حكومية أخرى.

وقد يندلع العنف مجددا في العراق بسبب الخلافات السياسية مما قد يغير من خطط الجيش الامريكي الخاصة بالانسحاب.

ويجب أن تنسحب القوات الامريكية من العراق بحلول نهاية ٢٠١١ بموجب اتفاقية أمنية ثنائية أبرمتها مع العراق لكن قد تتم إعادة النظر فيها.

وستؤدي أي أعمال عنف كبيرة إلى ارتفاع الاسعار في أسواق النفط العالمية خاصة إذا بدا أن الاضطرابات ستبقى طويلا.

المنشآت النفطية

شن هجمات على منشآت نفطية أو عاملين في مجال النفط. وفي الوقت الذي يتخذ العراق فيه خطوات لتأمين استثمارات عالمية فإن الهجمات على أجانب قد تعرقل خططا لاستخدام النقد الاجنبي في إعادة إعمار البلاد.

وقد يؤثر هذا العنف على بعض أشكال أو مصادر الاستثمار بشكل أكثر حدة. ومنذ أن بدأ العراق في إعادة فتح قطاعه النفطي أمام الاستثمارات الاجنبية قبل عامين كانت الشركات الحكومية الصينية هي أول من تعاقد للعمل في العراق.

وكان لشركات صينية وماليزية وسنغالية نصيب الاسد في أحدث مزاد للطاقة في العراق مما يعكس استعدادا أكبر على ما يبدو لمواجهة المخاطر من استعداد الشركات الامريكية أو الاوروبية.

إشارات على أن القوات الامريكية ستعطل أو تغير خطط انسحابها. وإذا تدهور الامن بشكل كبير قد تضطر إدارة أوباما إلى إعادة النظر في خططها على الرغم من تنامي الضغوط التي تتعرض لها في أفغانستان.

وقد تغير واشنطن من شكل قواتها في العراق لتركز على أجزاء غير مستقرة من شماله مما سيعكس ربما استعدادا أمريكيا لتمديد بقاء القوات إلى ما بعد انتهاء المهلة في ٢٠١٢ . التحديات لقوات الامن العراقية التي تتولى المسؤولية بشكل متزايد مع تضاؤل الدور الامريكي. والقوات المحلية ما تزال مكشوفة امام الاختراق كما أن بعض الوزارات المهمة في البلاد لا تزال مسيسة. ويعمل العراق على إعادة تزويد جيشه بالمعدات شيئا فشيئا ولا يزال يعتمد على القوات الامريكية للحصول على الدعم الجوي والامدادات وتحقيقات الطب الشرعي.

استبداد جديد..

تحظى التجربة الديمقراطية في العراق بأهمية كبيرة في منطقة من المعروف أن زعماءها السياسيين لا يتركون الحكم إلا بالموت أو في انقلاب.

لكن العراق لا يزال يمر بعملية تحديد شكل الديمقراطية التي يريدها بعد عقود من الحكم العسكري وحرب أهلية دامية.

ويعتقد الكثير من العراقيين أن بلادهم بحاجة لحاكم قوي لكن من غير المرجح أن تقف قوى غربية مكتوفة الايدي إذا ما وقع انقلاب عسكري وأدى إلى تولي زعيم غير حريص على مصالحها السلطة.

الدستور والسلطة

أي تغيير في الدستور العراقي يسمح للقادة بالمزيد من السلطات أو البقاء في السلطة. وسيثير ذلك مخاوف مستثمرين بشأن استمرار المناخ القانوني والتنظيمي في العراق.

تأميم أي صناعة في العراق من جديد خاصة النفط. وكان صدام طرد شركات النفط العالمية من العراق في السبعينيات من القرن الماضي عندما أمم صناعة النفط.

المفوضية: الفترة القانونية لقبول الطعون ثلاثة أيام وقد تمدد إلى يوم غد

نتائج وطعون

بغداد / المدى

قالت رئيسة الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا للانتخابات حمدية الحسيني امس الجمعة: إن الفترة القانونية لقبول الطعون محددة بثلاثة ايام، مشيرة الى ان الطعون التي وصلت المفوضية بلغت ١٨٢ طعنا من الكيانات السياسية.

وأضافت الحسيني: إن "الفترة القانونية لقبول الطعون بنتائج الانتخابات من الكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية في السابع من آذار الماضي حددت بثلاثة ايام بدءا من يوم الخميس وحتى اليوم السبت

وأشارت الحسيني الى ان "المفوضية تسلمت الى الان ١٨٢ طعنا من الكيانات السياسية، اغلبها تتعلق بعدد الاصوات التي حصلت عليها، ومنها اعتراضات من مرشحين رجال بشأن استبدالهم بمرشحات نساء، فيما طالب البعض بإعادة عمليات العد والفرز".

وأوضحت الحسيني أن "الفترة القانونية لتقديم الطعون هي ثلاثة ايام، لكن بما أن اليوم السبت عطلة رسمية فالأرجح ان تمدد فترة تسلم الطعون الى يوم غد الأحد، والقرار في هذا متروك للمحكمة الاتحادية".

وكان عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات سردار عبد الكريم قد ذكر، الخميس، ان المفوضية واستجابة لطلب من المحكمة الاتحادية مددت فترة قبول طعون الكيانات السياسية على نتائج الانتخابات الى يوم الاحد القادم.

وقال عبد الكريم ان "المفوضية مددت الفترة التي يمكن للكيانات السياسية تقديم الطعون خلالها على نتائج الانتخابات الى يوم الأحد القادم، وذلك بطلب من المحكمة الاتحادية"، موضحا أن "اعضاء مجلس المحكمة الاتحادية يرون أن النتائج النهائية للانتخابات يجب ان تنشر لثلاثة ايام في الصحف، وبعدها بامكان الكيانات السياسية تقديم طعونها على النتائج".

واضاف ان "الكيانات السياسية قدمت طعونها حول النتائج مع اول يوم لنشرها في الصحف ولمدة ثلاثة ايام، وهذا ما عدته المحكمة الاتحادية اجراء غير صحيح، ولذلك قررت المفوضية الاستجابة لطلب المحكمة بتمديد فترة تقديم الطعون الى يوم غد الأحد.

وشهدت الايام الماضية حراكا بين الاحزاب السياسية لبناء تحالفات لتشكيل الحكومة المقبلة، في ضوء اعلان النتائج النهائية للانتخابات النيابية التي جرت في السابع من آذار الماضي.

روسيا: الخلافات حول نتائج الانتخابات العراقية شأن داخلي

الأمم المتحدة تدعو الكتل السياسية إلى احترام نتائج الانتخابات

نيويورك / اف ب

دعا مجلس الامن الدولي الاطراف العراقية الى احترام نتائج الانتخابات التشريعية التي صدرت وحث المسؤولين السياسيين على الامتناع عن اي تحريض.

وجاء في بيان غير ملزم تلاه سفير الغابون في الامم المتحدة امانويل ايسوزي-نغونديت الذي يترأس المجلس لهذا الشهر، ان المجلس دعا الاطراف الى «احترام نتائج الانتخابات التي صدرت واختيار الشعب العراقي». واضاف ان اعضاء مجلس الامن دعوا ايضا المسؤولين السياسيين الى «تحاشي القيام باعمال او الادلاء بتصريحات تحريضية». وهنأ مجلس الامن الشعب العراقي والحكومة العراقية على الانتخابات التي جرت في السابع من اذار وقال انه ينتظر بفارغ الصبر قرار المحكمة العليا حول نتائج الانتخابات التي اعلنت الاسبوع الماضي.

من جهة اخرى أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية اندري نيستيرينكو اليوم الخميس أن روسيا تعول على أن يتمكن العراقيون من تشكيل حكومة جديدة دون تأخير .

ونقلت وكالة «ريا نوفوستي» للانباء الروسية عن الناطق الرسمي تأكيده أن الخلافات بشأن نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق مسألة داخلية بحتة.

وقال نيستيرينكو: «إننا نعتبر الخلافات بين مختلف الائتلافات السياسية العراقية بشأن فرز الأصوات مسألة داخلية بحتة. ونعول على أن يتمكن العراقيون، من العمل وفق التشريعات الوطنية، في تجاوز هذه المشكلة، وتشكيل حكومة جديدة في البلاد دون تأخير.